الأمم المتحدة

CCPR/C/SR.2956

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

Distr.: General
14 May 2013
Arabic
Original: French

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة السابعة بعد المائة

محضر موجز للجزء الأول (العلني)* من الجلسة ٢٩٥٦

المعقودة في قصر ويلسون، جنيف، يوم الأربعاء ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السير نايجل **رودلي**

المحتويات

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى، بما في ذلك اعتماد تقرير الفريق العامل المعني بالبلاغات

* لم يُعدّ محضر موجز للجزء الثاني (المغلق) من الجلسة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل *خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة* إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

(A) GE.13-41870 260413 140513

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٦.

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى، بما في ذلك اعتماد تقرير الفريق العامل المعني بالبلاغات

١- **الرئيس** دعا أعضاء اللجنة إلى مناقشة مسألة ما إذا كان ينبغي توجيه طلب إلى الجمعية العامة في مشروع التقرير السنوي بشأن تخصيص موارد إضافية. وأشار إلى أنه إذا قررت اللجنة أن تدرج طلباً بهذا الشأن، فإن الأمانة ستطلب تقديراً للآثار المالية بحيث يكون لدى الأعضاء كل العناصر اللازمة لاتخاذ قرار حول هذا الموضوع عندما يعتمدون مشروع التقرير السنوي. وفي عام ٢٠١٢، طلبت اللجنة إلى الجمعية العامة أن تخصص لها موارد إضافية مؤقتة حتى تتمكن من النظر في جميع البلاغات المقدمة في إطار البروتوكول الاختياري (A/67/40، المجلد الأول، المرفق السادس، الصفحة ٣٠٠) ولكن رُفض طلبها. وبالتالي، لم ينظر الفريق العامل المعني بالبلاغات إلا في نحو عشرين مشروعاً، مقارنة بثلاثين قبل ذلك، نظراً لأن فريق الالتماسات لم يستطع صياغة ما يكفي من المشاريع نتيجة نقص الموارد. ولذلك، قد ترغب اللجنة في تحديد طلبها. ويمكن أن تطلب اللجنة أيضاً أسبوعاً إضافياً من الاجتماعات للانتهاء من النظر في التقارير والسماح للأمانة بإعداد قوائم للمسائل التي يتعين تناولها. وفي الواقع، حتى لو كان لدى اللجنة الآن ستة تقارير للنظر فيها في كل دورة، مقابل أربعة أو خمسة تقارير في الماضي، فلن يتم الانتهاء من التقارير المتراكمة قبل فترة طويلة. وأمام اللجنة خياران: إما أن تطلب إلى الجمعية العامة أن تأذن بتمديد دورة أو أكثر من دورات اللجنة السنوية بأسبوع، أو أن تقترح على الجمعية العامة تحويل أسبوع من اجتماعات الفريق العامل المعني بالبلاغات إلى أسبوع من الدورة العادية. ويفضل الرئيس الخيار الأول، على الرغم من الصعوبات العملية التي قد تنشأ.

٢- **السيد بن عاشور** سأل عن عدد مشاريع الآراء الجاهزة لنظر الفريق العامل المعني بالبلاغات.

٣- **السيدة إدلنبوس** ردت (فريق الالتماسات) بأن فريق الالتماسات أمامه ١٦٠ ملفاً كاملاً في انتظار البحث ولكنه لم يتمكن من صياغة مشاريع الآراء نظراً لنقص الموارد.

٤- **السيدة موتوك** أشارت إلى أن الضحايا سيصرفون النظر عن اللجوء إلى اللجنة إن هي تأخّرت في النظر في بلاغاتهم.

٥- **السيد كالين** قال إن على اللجنة إيجاد سبل للحد من تراكم التقارير والبلاغات المتأخرة. وأشار إلى أنه يؤيد فكرة عرض احتياجات اللجنة بوضوح، حتى لو كانت احتمالات موافقة الجمعية العامة على طلب اللجنة ضعيفة. وقد تقتنع الجمعية العامة بعد عدة محاولات. ومع ذلك، ينبغي أن تكون اللجنة واقعية وألا تطلب أسبوعاً إضافياً من الاجتماعات إن لم تكن تستطيع تنظيمها. ومن ثم، فهو يؤيد الاقتراح بأن تطلب اللجنة مرة أخرى تخصيص موارد إضافية لدعم عمل فريق الالتماسات.

٦- **السيدة ماجودينا** قالت إنها تشك في احتمالات نجاح اللجنة ولكنها تؤيد على الرغم من ذلك فكرة إعادة الطلب المقدَّم في عام ٢٠١٢. وأشارت إلى أن مقدمي الالتماسات ينتظرون في بعض الأحيان خمس سنوات قبل معرفة قرار اللجنة. ولذلك، فإن الأولوية المطلقة هي التخلص من التقارير المتراكمة.

٧- **السيد رودريغيس – ريسيا** قال إن اللجنة في منافسة مع هيئات المعاهدات الأخرى التي تحتاج هي الأخرى إلى موارد إضافية وتُرفض طلباتها هي أيضاً. وبما أن أعضاء اللجنة يتفقون فيما يبدو على ضرورة إعطاء الأولوية لتعزيز فريق الالتماسات، الذي لا يعمل للجنة فحسب بل أيضاً لجميع هيئات المعاهدات الأخرى المرخص لها بتلقي البلاغات والنظر فيها، يمكن لجميع هذه الهيئات أن تقدم إلى الجمعية العامة طلباً مشتركاً بتخصيص موارد إضافية لفريق الالتماسات. وربما مالت الجمعية العامة أكثر إلى قبول تحويل أسبوع من اجتماعات الفريق العامل المعني بالبلاغات إلى أسبوع من الدورة العادية، لأن هذا الحل سوف يبدو لها أكثر جدوى من حيث التكلفة.

٨- ورداً على ملاحظة أبداها السيد بن عاشور، قالت **السيدة إدلنبوس** (فريق الالتماسات) إنه يمكن أن تنقضي في بعض الأحيان خمس سنوات بين لحظة تسجيل الالتماس ونشر آراء اللجنة ولكن مدة الإجراء ثلاث سنوات ونصف في المتوسط.

٩- **السيد بن عاشور** شدد على أن القرار الذي يصدر بعد ثلاث أو خمس سنوات ليس له نفس الأثر. وأشار إلى أن اللجنة ينبغي أن تضع هذا الجانب في اعتبارها وأن تبذل كل ما في وسعها بحيث يُنظر في البلاغات في أقصر وقت ممكن. وعليه، ينبغي إعادة التوازن فيما يتعلق بتوزيع وقت الجلسات. وينبغي أن تركز اللجنة بدرجة أكبر على النظر في البلاغات وأن تتجنب تخصيص ثلاث جلسات بدلاً من جلستين للنظر في تقارير الدول الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشارك الأعضاء بنشاط أكبر في عمل الفريق العامل المعني بالبلاغات والتطوع أكثر لتولي دور المقرر.

١٠- **الرئيس** أشار إلى أن المشكلة لا تتعلق بتوزيع وقت الجلسات بقدر ما تتعلق بالصعوبة الكبيرة التي يواجهها فريق الالتماسات حالياً في إعداد مشاريع للجنة. وسيكون بالفعل من الأفضل عدم تخصيص أكثر من جلستين للنظر في تقرير أي دولة طرف، ولكن ينبغي الحفاظ على قدر من المرونة بالنظر إلى أن حالات بعض الدول أكثر تعقيداً من غيرها، والنظر في تقاريرها يتطلب المزيد من الوقت.

١١- **السيد فاردزيلاشفيلي** سأل عما إذا كان الأسبوع الإضافي من الدورة سيُخصص للنظر في البلاغات. وقال إنه في حالة عدم الموافقة على الأسبوع الإضافي، ينبغي التفكير في عقد المزيد من الجلسات لأداء هذه المهمة، حتى إن اقتضى ذلك تأخير النظر في التقارير.

١٢- **السيد نومان** قال إنه إذا مُنحت اللجنة أسبوعاً إضافياً، سيُطلب منها تخصيصه للمهام الرئيسية الواردة في ولايتها وبالتالي تقليل النظر في أساليب العمل والملاحظات العامة. أمّا فيما يتعلق بالحصول على موارد لفريق الالتماسات، فإنه ليس من المؤكد أن يعود ذلك بفائدة مباشرة على اللجنة، نظراً لأن الطلبات المقدمة إلى هذا الفريق تتزايد مع اعتماد بروتوكولات جديدة.

١٣- **السيد إواساوا والسيد بوزيد** أيدا ملاحظات السيد نومان وقالا إنهما يوافقان على إعادة تقديم الطلبات المقدمة من قَبل إلى الجمعية العامة حتى وإن كان الرفض محتملاً.

١٤- **السيد سالفيولي** قال إنه يرى أنه يجب أيضاً إعادة النظر في طريقة توزيع موارد فريق الالتماسات مع تجديد هذه الطلبات. وأشار إلى أن اللجنة هي التي لديها، من بين الهيئات المنشأة بالتوازي بموجب معاهدات، أكبر عدد من البلاغات التي يتعين النظر فيها وهي أكثرها تأخيراً في هذا الصدد. ومن المستصوب أن يجتمع المكتب بانتظام مع المفوضية السامية لتحديد الأولويات.

١٥- **السيد كالين** اقترح تشكيل دائرتين للنظر في التقارير الدورية، شريطة موافقة الدول المعنية. كما يمكن للجنة أن تعيد تقدير احتياجاتها بنفسها، مثلاً فيما يتعلق بالمحاضر الموجزة، لإعادة تخصيص الموارد في نهاية المطاف. وقد قامت كيانات أخرى بذلك بالفعل.

١٦- **السيد فتح الله** اقترح، في حال منح اللجنة موارد إضافية لمعالجة التوصيات، إنشاء فريقين عاملين خلال الأسبوع السابق للدورات، وحصر خدمات الترجمة الفورية في لغات عمل اللجنة فقط. وإذا ظلت الميزانية كما هي، فإنه يقترح عدم استخدام الفريق العامل للأيام الخمسة المخصصة له، وتخصيص الوقت المتبقي في هذه الحالة للنظر في التقارير القطرية. وبالمثل، يمكن عقد اجتماعات فرق العمل المخصصة، التي يشارك فيها عدد صغير من الأعضاء وتكون مدتها قصيرة، في وقت الغداء. وأخيراً، أشار إلى أن التعليق المؤقت للأعمال بشأن الملاحظات العامة قد يكون أيضاً حلاً.

١٧- **السيدة موتوك** توافق على طلب تمديد الدورة لتكون الدول على علم بواقع الحالة ولتبين اللجنة للدول أنها راغبة في تنفيذ ولايتها طالما توافرت لها الوسائل اللازمة لذلك. غير أنه ينبغي تخصيص هذا الوقت الإضافي للنظر في البلاغات، حتى وإن كان من الواضح أن الدول ستفضل تخصيصه للنظر في تقاريرها، ويجب ألاّ يغيب عن الأذهان أن ذلك لن يكون كافياً لتدارك التأخير إذا لم توفَّر موارد إضافية للأمانة.

١٨- **السيدة شانيه** ترى أنه لا فائدة من المطالبة بأسبوع إضافي أو موارد إضافية، ولكنها تؤيد فكرة إعادة تنظيم الوقت المخصص بالفعل، لا سيما تخصيص يومين من أيام اجتماعات الفريق العامل للنظر في التقارير، كما اقترح ذلك السيد فتح الله. ويمكن أيضاً خفض عدد أيام اجتماعات فرق العمل المخصصة، ولكن سيكون من المؤسف خفض عدد الأيام

المخصصة للملاحظات العامة، التي تشكل جانباً هاماً للغاية من عمل اللجنة. وينبغي النظر في أساليب العمل في جلسات عامة، ولكن ليس بالضرورة أثناء الدورات.

١٩- **الرئيس** قال إنه يرى أنه ينبغي تجديد الطلب حتى لو كانت احتمالات تلبيته ضعيفة نظراً لأن عدم القيام بذلك على الإطلاق يعطي الانطباع بأنه لم يعد ضرورياً. وأشار إلى أنه يؤيد الحلول التي اقترحها الأعضاء، ولكن يمكن أن يؤدي بعضها، مثل تلك التي فيها ازدواجية، إلى تضاعف الخدمات، ولا سيما خدمات الترجمة الفورية. ومن الضروري فعلاً إعادة النظر في الأولويات التي تنظم توزيع موارد فريق الالتماسات بالنظر مثلاً إلى أنه إذا كانت اللجنة تتلقى عدداً من البلاغات أكبر من العدد الذي تتلقاه هيئات المعاهدات الأخرى، فإنها هي الأسرع أيضاً في النظر فيها. وهذه هي المعايير التي ينبغي وضعها في الاعتبار لتجنب أوجه اللامساواة. وأشار الرئيس إلى أنه يفهم أن اللجنة توافق مؤقتاً على اقتراح مطالبة الجمعية العامة بموارد إضافية وتمديد مدة الدورات، على أن يكون مفهوماً أنه يمكن إعادة النظر في هذه الطلبات وقت اعتماد التقرير.

٢٠- *وقد تقرر ذلك.*

انتهى الجزء الأول من الجلسة (العلنية) الساعة ١٧/٢٥.